

هل تحقق الديمقراطية السلام؟

مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي

أ/عبد الله هوارف

«الشعوب الديمقراطية ترغب طبيعياً في السلام»

ألكسيس دو توكفيل



طموح: «كيف السلام؟». وصار بذلك شكل النظام السياسي في أي دولة عاملاً مركزياً لفهم سياستها الخارجية، والتنبؤ بأشكال تصرفها المحتملة.

وفي مجال السجال الأكاديمي، وفرت هذه النظرية فرصة مواتية لعودة الليبرالية الدولية إلى الواجهة من جديد، بعد عقود من الاختباء في الظل، واعتبرها بعض الدارسين أقوى أطروحة في حقل العلاقات الدولية. وحسب تعبير جاك ليفي «في الحروب العامة التي تشارك فيها جميع القوى العظمى، فإن الدول الديمقراطية لم تقا تل قط في جانبيين متعارضين. عدم نشوب حرب بين الديمقراطيات اقتر ب أن يكون قانوناً تجريبياً في العلاقات الدولية»⁽¹⁾.

وعلى الصعيد العملي، يسود اليوم إجماع واسع على أن انتشار نظام الديمقراطية

كانت تحليلات الشؤون الدولية تخضع في الغالب إلى أطروحة المدرسة الواقعية التي ترى أن نوع النظام السياسي في دولة ما ليس له أهمية كبيرة عندما يتعلق الأمر بتفسير سلوكها الخارجي، وأن المهم هو معرفة مدى قوة تلك الدولة في نظام دولي تعمه الفوضى وسيطر عليه منطق القوة، ونتيجة لذلك، لم يكن من المهم لفهم سلوك دولة ما بالنسبة للواقعيين معرفة ما إذا كانت ديمقراطية أو تسلطية، ففني نهاية الأمر يسود المنطق نفسه لدى كل الدول عند الحديث عن السياسة الخارجية.

ولذلك شكلت نظرية السلام الديمقراطي (كمنتج ليبرالي) ثورة حقيقية في حقل السياسة الدولية، يعضدها في ذلك بناء نظري متماسك، وخلفية تجريبية مقنعة، وهو ما جعل النقاش العام يتحول فجأة من السؤال الواقعي الكبير: «لماذا الحرب؟» إلى مشروع ليبرالي

السلام الدائم:

«الحقيقة أن الدستور الجمهوري يمتاز بكونه يتيح لنا الأمل في السلام الدائم، علاوة على وضوح أصله كتعبير صادق عن فكرة الحق، وهاك السبب: وقت تستدعي الحاجة استفتاء المواطنين (ولا يسوغ أن يكون الأمر بخلاف ذلك في النظام الجمهوري) لتقرير ما إذا كانت الحرب ضرورية أم لا، من الطبيعي أن يفكر المواطنون مليا قبل الإقدام على مثل هذه المغامرة الشديدة الخطر، واضعين نصب أعينهم كل ما يترتب على هذه الخطوة من ويلات تجلبها عليهم الحرب (لأن قرار الحرب يستوجب عليهم أن يخوضوا المعارك بأنفسهم، وأن يتكبدوا تكاليفها من أموالهم وأن يتحملوا عواقب التدمير الذي تحدثه، ...). على العكس من ذلك، ففي النظام الذي لا يعتبر فيه المرء مواطنا، أي في النظام غير الجمهوري، الحرب هي من أبسط الأمور، لأن رئيس الدولة ليس مواطنا، وإنما هو مالك للدولة، فليس في الحرب ما يهدد مائدته أو صيده أو قصور متعته أو حفلات بلاطه ... لهذا نراه يستطيع أن يقرر إعلان الحرب بالسهولة التي يقرر فيها إقامة حفلة ترفيهية ولأسباب تافهة، عاهدا إلى الجهاز الدبلوماسي بلا مبالاة أن يبتكر المبرر الذي تتطلبه اللياقة السياسية»⁽³⁾.

أما البحث المعاصر حول الترابط بين السلام والديمقراطية فقد ظهر أولا من خلال دراسة قام بها مؤرخ الحروب كوينسي

الليبرالية القائم على انتخابات حرة ومنتظمة هو عامل سلام بالضرورة، وهو ما يغذي الاقتناع بأنه ينبغي للديمقراطية أن تعم العالم كله، ليس لاعتبارات أخلاقية أو لأن الجميع يرغب فيها فحسب، وإنما أيضا لأنها عامل أمن وسلام دائمين.

ولتكوين نظرة عامة حول السلام الديمقراطي، نحاول في هذه المقالة تتبع أصول النظرية، وأسسها الفكرية والتجريبية، كما نحاول رصد أهم التحفظات المثارة بشأنها. ومكانتها في السياسة الدولية المعاصرة.

نشأة وتطور نظرية السلام الديمقراطي:

يعتبر ما كتبه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط حول مشروع السلام الدائم عام 1795 مصدر الأفكار المعاصرة حول نظرية السلام الديمقراطي، فقد شرح أن السلام الدائم ينجم عن شراكة بين الدول الجمهورية التي سيزداد عددها حتما، لأن هذه الدول تطمح تلقائيا إلى السلام بينها، وإن لم ترغب طبيعيا في السلام مع الدول الاستبدادية. ويعتقد كانط أن « المسألة لم تعد مسألة معرفة ما إذا كان السلام الدائم واقعا حقيقيا أو تصورا فارغا، [...] إنما ينبغي أن نعمل كما لو كان السلام، الذي ربما لن يتحقق، قابلا للتنفيذ، وأن نعمل سعيا وراء هذه الغاية، إلى إقامة نظام دستوري يشمل جميع الدول»⁽²⁾، ويوضح كانط أن النظام الجمهوري القائم على الدستور هو أول ركنية لإقامة

ويسجل في هذا السياق خمسة استثناءات فقط لحدوث نزاعات بين دول ديمقراطية، وهي الولايات المتحدة/بريطانيا (1812)، الولايات المتحدة/اسبانيا (1895 ثم 1896)، فرنسا/بريطانيا (1898)، والحلفاء ضد فنلندا الموالية لألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر مايكل دويل أبرز من منح فكرة السلام الديمقراطي الصدى والاهتمام الذي صارت تحظى به الآن؛ وإليه يعود الفضل في استخلاص الاستنتاجات الفلسفية لهذا الاكتشاف الجوهرى وربطها بعقيدة كانط حول السلام الدائم. ففي عام 1983، نشر دويل مقالة من جزئين بعنوان «كانط: الإرث الليبرالي والشؤون الخارجية»⁽⁸⁾، وفيها أوضح بشكل بليغ أطروحة إمانويل كانط حول السلام الدائم وقدم أدلة أمبريقية حديثة تدعمها. وكان الواقعيون قد سبقوا دويل في مراجعة أطروحة كانط حول السلام الدائم ولكنهم اعتبروها عارية من الصحة⁽⁹⁾.

ومنذ منتصف الثمانينيات بدت نظرية السلام الديمقراطي في طريقها لأن تصبح أطروحة مهيمنة في دراسة السياسة الدولية. وكمقياس لتأثير مقالة دويل، صنفتها الجمعية الأمريكية لعلم السياسة في الرتبة 16 من بين الـ 20 مقالا الأكثر استخداما كمرجع للفترة ما بين 1945 - 2005⁽¹⁰⁾.

وعلى مدار التسعينيات نشرت كمية كبيرة من المقالات والكتب عن السلام

رايت عام 1942⁽⁴⁾، بعد إجراء مقارنة بين عدة دول ديمقراطية وعدد من النزاعات. وفي عام 1964 صدرت دراسة لباحث غير معروف يدعى دين بابست بعنوان: "الحكومات المنتخبة: قوة للسلام"⁽⁵⁾، ولكن أطروحته ظلت مجهولة ولم تجد طريقا إلى ميدان النقاش الأكاديمي في تلك الفترة.

وفي عام 1972، أنقذ كل من ميلفن سمول وديفيد سينغر مقالة بابست من النسيان، على الرغم من أن هذين العالمين البارزين لم يحاولا تأكيد فكرة بابست عن السلام الديمقراطي، وإنما أرادا في الحقيقة تكذيبها؛ ففي كتاب لهما عن نزعة الحرب لدى الأنظمة الديمقراطية في الفترة الممتدة ما بين عامي 1816 و1965⁽⁶⁾، استنتج سمول وسينغر أن الديمقراطيات كثيرا ما تخوض الحروب بقدر ما تفعل الدول غير الديمقراطية، ولكنها نادرا ما تتحارب مع أنظمة ديمقراطية أخرى. ومن المحتمل أن يكون غياب الحرب بين الديمقراطيات بسبب حقيقة أن الحرب تنشب على الأغلب بين الدول المتجاورة، ومن الناحية التاريخية فإن الديمقراطيات البرجوازية لم تكن متجاورة إلا في حالات قليلة جدا. وفي عام 1975 نشر آر. جي. رومل الجزء الأول من دراسة من خمسة أجزاء بعنوان "فهم النزاع والحرب"، وحاول في جزئها الرابع إقامة الحجّة على أن الحرية تكبح العنف وأن النظم السياسية الحرة تتمتع عن استخدام القوة فيما بينها⁽⁷⁾.

بيل كلينتون في 20 يناير 1993، والذي جاء فيه أن «الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها»، وأن «أفضل استراتيجية لضمان أمننا وبناء سلام دائم هي أن ندعم تقدم الديمقراطية في كل مكان»⁽¹⁴⁾.

وتأكيدا لهذا الموقف جاء في تدخل كاتب الدولة وارن كريستوفر في اجتماع منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، في 26 فبراير 1993:

«إن أمن أوروبا طويل المدى - مثل أمريكا - يتطلّب منا أن نشجع بشكل نشط انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق. إن الديمقراطيات لا تشنّ الحرب على بعضها البعض، وهي على الأرجح الأقدر على حماية حقوق الإنسان وضمان حقوق مساوية للأقليات، والأقدر على أن تكون شريكة موثوقة في الدبلوماسية والتجارة واتفاقيات التسلح وحماية البيئة [...] إن دول أوروبا الوسطى والشرقية والإتحاد السوفيتي السابق تحتاج إلى مساعدتنا، هذه البلدان تحاول أن تتطور إلى ديمقراطيات سوق حرّة، ومساعدتها ليست عملا خيرا؛ بل هي ضرورة لأمننا المشترك»⁽¹⁵⁾.

كما صرح كريستوفر في خطاب أمام اجتماع مؤتمر دول الآسيان في سنغافورة بتاريخ 1993/7/26 قائلا:

«إن وجود ديمقراطيات ليس فقط حاجة أخلاقية؛ ولكنه أيضا ضرورة عملية. فالدول الديمقراطية لا تهدّد جيرانها، وهي لا تمارس

الديمقراطي. وعلى الرغم من أن البعض كتبوا ينتقدونها، وخاصة من الواقعيين أمثال ديفيد سيبرو أو كريستوفر لاين⁽¹¹⁾، فإن أكثر الأعمال جاءت تدعم النظرية بالمزيد من الحجج. وبنهاية القرن العشرين، صار أكثر علماء العلاقات الدولية يقبلون بفرضية أن الديمقراطيات تميل لأن تكون أكثر مسالمة في علاقاتها بالديمقراطيات الأخرى، وعندما يحدث النزاع بين الديمقراطيات فإنه نادرا ما يتطور إلى نزاع عسكري. وذهب بعض الدارسين باتجاه النتيجة المنطقيّة لنظرية السلام الديمقراطي، وهي أن العالم يحتاج لكي يكون أكثر أمنا إلى عدد أكبر من الديمقراطيات، هذا إن لم تكن كل الدول ديمقراطية»⁽¹²⁾.

كما أكد تقرير لليونسكو عن الديمقراطية والتنمية أنه «إذا ما نظرنا إلى كل دولتين معا، فإن دولا هي في آن واحد ديمقراطية، وتعتمد اعتمادا شديدا إحداها على الأخرى، وترتبط ارتباطا وثيقا في إطار منظمات دولية، لم تتجه نحو المواجهة العسكرية إلا بنسبة تقل عن الخمس مقارنة بدول ليست ديمقراطية ولا مترابطة ولا هي أعضاء في منظمة دولية واحدة»⁽¹³⁾.

ولم تلبث فكرة السلام الديمقراطي أن انتقلت من حقل النقاش الأكاديمي إلى ميدان السياسة الدولية، وقد اشتهرت خاصة بعد الخطاب الافتتاحي للرئيس الأمريكي

2005، بين جورج بوش الابن، انطلاقاً من أطروحة السلام الديمقراطي، معالم مذهبه الذي أطر السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين:

«تقودنا الأحداث والإدراك السليم إلى نتيجة واحدة: بقاء الحرية في بلدنا يعتمد بشكل متزايد على نجاح الحرية في دول أخرى. وأفضل أمل للسلام في عالمنا هو التوسع في نشر الحرية في جميع أنحاء العالم ... لذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هي السعي لدعم نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة بهدف نهائي هو القضاء على الطغيان في عالمنا»⁽¹⁹⁾.

مرتكزات النظرية:

تبين الأدبيات الخاصة بموضوع السلم الديمقراطي تفسيرين محتملين للعلاقة بين الأنظمة الديمقراطية والنزوع القليل نحو الحرب؛ الافتراض الأول يأتي من أن القيود المؤسساتية الموجودة في الأنظمة الديمقراطية (انتخابات، نقاش عام، تعددية حزبية) تكبح الحكومات عن شن الحرب. أما الثاني فيؤكد على عناصر النظام الثقافي (تقليد يحظى بالإجماع، احترام متبادل، تعاون) والنظام الاقتصادي (الاعتماد المتبادل) التي تلعب دور الحواجز دون عداوات محتملة بين الدول الديمقراطية⁽²⁰⁾.

الإرهاب ولا تنتج لاجئين، كما أنها تستجيب لحاجات مواطنيها وبذلك تحقق استقراراً وازدهاراً عظيمين للجميع»⁽¹⁶⁾.

و عندما وصلت الأعمال الإرهابية إلى الأرض الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، بقيت فكرة السلام الديمقراطي جزءاً لا ينفصم من معادلة السياسة الخارجية الأمريكية، وتم دمجها بسهولة، وبدون تغيير رئيسي في جوهر الإستراتيجية الجديدة. وقد أكد كولن باول، في مؤتمر لجنة بريتون وودز للتنمية والديمقراطية والأمن في سبتمبر 2004 قائلاً:

«نحن لا نستطيع التحدث عن أمن عالمي بدون مناقشة قضية الإرهاب. كما أن إقامة وترقية الديمقراطية أمران ضروريان لأن الديمقراطية هي العدو الأساسي للإرهاب وهي التي ستهزمه في النهاية»⁽¹⁷⁾.

وحتى فيما يتعلق بالنزاعات الدولية، كالصراع العربي الإسرائيلي، تحضر النظرية باستمرار، وفي هذا الشأن قالت كاتبة الدولة السابقة كوندوليزا رايس أمام البرلمان الأوروبي 10 فبراير 2005:

«إننا نصمم على رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. إن السلام الحقيقي يزدهر فقط عندما يكون متجذراً في ديمقراطية حقيقية»⁽¹⁸⁾.

وفي خطاب تنصيبه الثاني في يناير

الليبرالية إلى القتال في نفس الجانب⁽²²⁾.

ومن جهة أخرى يؤكد دويل أن النظريات الواقعية لا تستطيع تفسير السلام الليبرالي، ناقضا ادعاءات الواقعيين بأنه لا وجود للسلام الديمقراطي. فالنظرة الواقعية للعلاقات الدولية تفترض أن كل الدول توجد في حالة من الحرب، بغض النظر عن مؤسساتها المحلية. والفوضى الدولية تجعل كل الدول متنافسة ونزاعا للشك تجاه الدول الأخرى. أما الدول الليبرالية، فقد تجاوزت هذه الحالة. وحتى عندما أعطت التكنولوجيا العسكرية الأفضلية، بقيت الدول الليبرالية في سلام مع بعضها البعض. إذ أن الدول المتبينة لعقائد أو هياكل اجتماعية أخرى غالبا ما حاربت بعضها البعض، سواء كانت إقطاعية أو فاشية أو شيوعية.

وحسب وجهة نظر دويل، تقدم أطروحة "السلام الدائم" لكانط أفضل تفسير للسلام الليبرالي وميل الدول الليبرالية لشن الحرب ضد الدول غير الليبرالية. فالسلام الليبرالي ليس نتيجة الرقابة الشعبية على السياسة الخارجية أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل فحسب. ولكنه بدلا من ذلك، مقوم أساسي للأنظمة الجمهورية؛ التي يعرفها دويل على أنها تلك الحكومات التي تتميز باقتصاد السوق والمساواة القانونية للمواطنين، مع وجود مؤسسات تمثيلية منفصلة السلطات. وهكذا فإن الدول ذات الدساتير الجمهورية تجد صعوبة أكبر في إعلان الحرب مقارنة

ولفهم نظرية السلام الديمقراطي يجب أن نضعها في سياق الفكر الليبرالي المعاصر، كونها أحد أهم مسلماته النظرية حضورا في العقود الأخيرة. والليبرالية كما يراها دويل هي عقيدة متميزة ومجموعة من المؤسسات. وهناك ثلاث مجموعات من الحقوق تشكل أساس الليبرالية: التحرر من السلطة الاستبدادية، بما يتضمن ذلك من حرية للتعبير، وحق في الامتلاك؛ ثم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحق في الحصول على فرص متساوية في التعليم، والرعاية الصحية، والتوظيف؛ وأخيرا حق المشاركة والتمثيل الديمقراطي⁽²¹⁾.

أما على المستوى العالمي، فإن الليبرالية تدعم مبدأ أن الدول الليبرالية يجب أن لا تتدخل في شؤون الدول الليبرالية الأخرى؛ إذ أن الدول التي يتمتع فيها المواطنون بالحرية تحترم حق الدول الأخرى في الاستقلال السياسي. هذا الاحترام المتبادل يفسر واقع أن الدول الليبرالية المتينة دستوريا لم تدخل في الحرب مع بعضها البعض. ومع أن مثل هذه الحروب قد لا تكون مستحيلة، فإن دويل حاول أن يبرهن بأنها مستبعدة جدا؛ فهو يدعي بأن هناك منطقة ليبرالية للسلام من غير المحتمل أن يهدد أعضاؤها بشن الحرب بعضهم ضد بعض. وحتى عندما تكون بينها مصالح اقتصادية متعارضة، فإنها تُحل دون اللجوء إلى الحرب. وفي الحروب الكبرى، غالبا ما تميل الدول

بالممتلكات المطلقة⁽²³⁾.

تضمن العدالة لمواطنيها.

وأخيرا فإن دويل يعتبر بقدر كبير من التفاؤل بأن الانتشار المستمر للأنظمة الليبرالية سيجلب السلام للعالم في القرن الواحد والعشرين⁽²⁴⁾.

أما بروس روسيت Bruce Russett فيقدم عدة تفسيرات بديلة لمسألة كون الديمقراطية لم تشن الحرب ضد بعضها البعض، ومن ذلك: دور المؤسسات الدولية، والاعتماد المتبادل، والجوار الجغرافي، والتحالفات ضد التهديدات المشتركة، والثروة، والاستقرار السياسي. وهو يعترف أن لا أحد من هذه العوامل يمكنه وحده أن يفسر السلام الديمقراطي بالكامل.

يصف روسيت اتجاهين يمكن أن تكون الديمقراطية من خلالهما سببا في وجود السلام الديمقراطي؛ الأول، الذي يسميه روسيت النموذج الثقافي المعياري، يبين فيه أن صانعي القرار في الدول الديمقراطية يتبعون معايير لحل النزاع بالطرق السلمية منطلقين في ذلك من التجارب والقيم المحلية؛ فبسبب أن الديمقراطيات تتمتع عن حل النزاعات المحلية بالقوة، فإنها تحاول حل النزاعات الدولية سلميا. ومن جهة ثانية، تتوقع الدول الديمقراطية أن الديمقراطيات الأخرى ستُظهر سلوكا مماثلا، غير أن هذا التوقع لا يوجد عندما يتعلق الأمر بالدول غير الديمقراطية. وهكذا فإن معيار التسوية السلمية للنزاعات من شأنه أن يخلق سلاما منفصلا بين

ولئن كان احتمال أن الجمهوريات قد تدخل الحرب سيظل قائما، فإنها ستكون أكثر حذرا من الحكومات الفردية المطلقة. كما أن الجمهوريات لا تستطيع تبرير الحرب ضد الجمهوريات الأخرى؛ فعلى المدى البعيد، تعزز التجارة بين الجمهوريات السلام الليبرالي، لأن تهديد الجمهوريات الأخرى لن يزيد منافع الجمهورية من الروابط الاقتصادية. وسيقلص النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي بواعث الحرب بإزالة العديد من القرارات الاقتصادية من الحقل المباشر لسياسة الدولة.

ومع أن المبادئ الليبرالية قد تخلق سلاما منفصلا بين الدول الليبرالية، فإن دويل يعترف بأن هذه المبادئ نفسها قد تسبب عدوان الدول الليبرالية ضد الدول غير الليبرالية. إذ تخفق الدول الليبرالية عادة في حل خلافاتها مع الدول الديكتاتورية بسلام؛ وإذا اندلعت الحرب، فإنها تُشن في أغلب الأحيان باسم نشر القيم الليبرالية.

هذه الميزة في السياسة الخارجية الليبرالية تُعزى جزئيا إلى العوامل النسقية التي ينسبها الواقعيون إلى السياسة الدولية. فالدول الليبرالية لا تستطيع الهروب من تأثيرات الفوضى الدولية، لكن المبادئ الليبرالية تقاوم من حدة النزاعات مع الأنظمة غير الليبرالية، التي ليس لها الحق - حسب وجهة النظر الليبرالية - في البقاء في منأى من التدخل الخارجي لأنها لا

تحقق الديمقراطية بعد ولكنها في طريقها إليها. وتشير استقصاءات للرأي العام في شرق أوروبا وروسيا إلى أنه كلما كان المواطنون في الدول السائرة على طريق الديمقراطية أكثر إدراكاً أن جيرانهم يتحولون إلى الديمقراطية قلت توقعات محاربتهم لهم.⁽²⁶⁾

كما أن القادة الديمقراطيين والمجتمعات الديمقراطية التي انتخبتم اعتادوا أن يوازنوا بين المصالح المتعددة والمتضاربة، ومن ثم فإنهم يقبلون حتمية الاختلاف والحاجة إلى حل وسط غير عنيف. أما القادة اللاديمقراطيون على الطرف النقيض، فالأرجح أن يتعلموا مهاراتهم السياسية في أجواء تكافئ استخدام القسر لفض المنازعات. وفضلاً عن ذلك فإن الموظفين التنفيذييين في الديمقراطية لا يستطيعون، عن عمد، أن يتخذوا قرارات بشكل أحادي، فهم بحاجة إلى دعم مجلس الوزراء والسلطة التشريعية، كما يجب أن يضعوا في اعتبارهم الرأي العام، وجميعها وسائل تكبح سلطتهم لإشعال الحرب. وفي حالة إذا ما فكر مجتمعان ديمقراطيان في الدخول في صراع، فإن المعتدلين في كلا الجانبين يستطيعون أن يحشدوا الرأي العام لمعارضة هذا العمل. وأخيراً فإن الديمقراطيات تكره المخاطرة لأن قادة هذه النظم يدركون حجم التكاليف الباهظة للحرب وأثارها التي تزعزع الاستقرار، ويترسخ لديهم حافز لانتهاج سياسات معتدلة وتجنب الصراع

الديمقراطيات، لكنه لا يمنع الديمقراطيات من محاربة الدول غير الديمقراطية.

أما التفسير الثاني لفرضية السلام الديمقراطي فهو النموذج الهيكلية المؤسساتاتي. وهو يقوم على أن القيود المؤسساتاتي المحلية، بما في ذلك فصل السلطات والحاجة للنقاش العام وعمليات الرقابة والتوازنات السياسية، من شأنها أن تبطئ أو تعيق قرارات الدخول في الحرب. ولأن الزعماء في الدول الديمقراطية يعلمون أن الزعماء الديمقراطيين الآخرين مقيدون بنفس الطريقة، فإنهم عندها سيأخذون وقتاً أكبر لحل النزاعات سلمياً، ويكونون أقل خوفاً من احتمال حدوث هجوم مفاجئ.

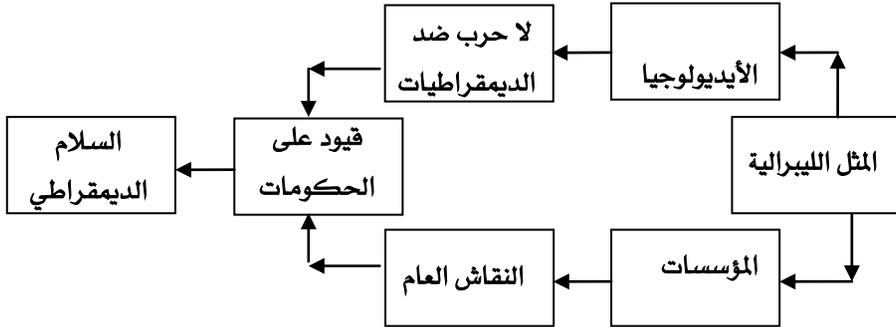
ويعترف روسيت بأنه قد يكون من الصعب الفصل بين النموذجين المعياري الثقائي والهيكلية المؤسساتاتي. فالمعايير، في نهاية الأمر، هي التي تحدد شكل المؤسسات والإجراءات، بالإضافة إلى أن كلا النموذجين يعتمد على ما إذا كانت الدول المعنية تعتبر بعضها البعض دولا ديمقراطية⁽²⁵⁾.

وفي دراسة أخرى، بين كل من مورتون هالبيرين وجوزيف سيغل ومايكل ونستن إن نظرية السلام الديمقراطي هي نظرية منطقية، إذ أن المجتمعات التي تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تمتلك أساساً قوياً لتسوية نزاعاتها بطريقة غير عنيفة وقانونية ومبررة أخلاقياً. كما يبدو أن هذه التوجهات تنطبق على المجتمعات التي لم

نشوب الحرب بين دول ديمقراطية يميل لأن يكون منعزلاً، وقد وجد بريمر على سبيل المثال أنه من بين 202,778 احتمالاً لأن يدخل بلدان اثنان الحرب في الفترة الممتدة ما بين 1816 و1965، فإن احتمال أن يكون هذان البلدان ديمقراطيين تبلغ الصفر. أما ماوز وروسيت فقد درسا 264,819 احتمالاً للفترة

كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. وإذا تمسك كل جانب من جانبي الخلاف بهذه المعايير في خضم النزاع، أمكن على الأرجح تجنب الصراع المسلح.

الشكل الموالي يلخص إجمالاً آلية عمل السلام الديمقراطي.



ما بين 1949 و1986، ولأن الحروب عادة ما تنشأ بين دول متجاورة جغرافياً، قلص الباحثان عدد الاحتمالات إلى 29,081، ومع ذلك فقد بقي احتمال أن تدخل دولتان ديمقراطيتان في حرب بينهما مساوياً للصفر.⁽²⁷⁾

وباستخدام البيانات من عام 1816 حتى عام 1980، لاحظ اثنان من المشككين في مقولة السلام الديمقراطي، وهما فاربر وجوا، أن احتمال دخول الديمقراطيات في حرب مع بعضها البعض أقل بصورة ملحوظة من معدل نشوب حرب بين نظم غير ديمقراطية، وذلك بنسبة اثنين إلى تسعة⁽²⁸⁾.

وعلى الرغم من أن كلا من دويل وروسيت قد أقرّا إمكانية أن تشن الدول

الفحص التجريبي للنظرية:

بسبب بريقها اللافت، استقطبت نظرية السلام الديمقراطي اهتمام عدد كبير من الدارسين في العلاقات الدولية، وتم إخضاعها لفحوصات امبريقية صارمة، جاء بعضها تأكيداً لفرضياتها، والبعض الآخر لدحض حججها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دراسة سمول وسينغر [Small & Singer](#) (1976) المشار إليها سابقاً، بريمر [Bremer](#) (1992)، ماوز وروسيت [Maoz & Russett](#) (1992)، فاربر وجوا [Farber & Gowa](#) (1997)، ريتروستام [Reiter & Stam](#) (2002)، وأخيراً هالبيرين وسيغل وونستن (2005).

وقد بينت كل هذه الدراسات أن احتمال

الاستقرار لا يبدأ إلا حينما تكون هياكلها المؤسسية قوية بشكل كاف لتوحيد المصالح المتعارضة سياسيا، وتوفير الأمن في مواجهة التحزب المسلح، وتوفير قدرة موثوق فيها على جباية الدخل. وتشير الإحصائيات إلى انه من بين الـ49 بلدا منخفضة الدخل التي واجهت صراعات أهلية ما بين عامي 1990 و2000 لم تكن بينها سوى ثمانية بلدان ديمقراطية.⁽³⁰⁾

وتبدو قدرة النظم الديمقراطية على تجنب الصراع مهمة بوجه خاص في المجتمعات المتنوعة عرقيا. إذ أن الحكومات الديمقراطية تتدبر الصراعات الاجتماعية بوجه عام من خلال توجيهها إلى مسارات السياسة اليومية. وعندما تنور القضايا العرقية المسببة للانقسام في الديمقراطيات، فإنه يتم التعبير عنها عادة بالاحتجاج السلمي بدلا من العصيان المسلح، وغالبا ما ينتهي الأمر بسياسات إصلاحية. وعلى نحو مماثل، وفي حين يقلل التباين العرقي النمو بنسبة ثلاث نقاط مئوية في الأنظمة الاستبدادية، ليس له آثار سلبية على النمو الاقتصادي في الدول الديمقراطية. بما يؤكد أن الديمقراطيات أكثر قدرة على أن توحد المصالح المتعارضة في المجتمعات المتنوعة من نظم الحكم الاستبدادية. إذ أن الأخيرة تميل، باعتمادها على أساس سياسي واقتصادي وعسكري ضيق للسلطة، إلى أن توجه حصة غير متناسبة من الفوائد لمجموعة

الديمقراطية الحرب على الدول غير الديمقراطية، إلا أن ذلك لا يمنعها من أن تكون أكثر حبا للسلام بوجه عام، حتى في علاقاتها بنظم الحكم الاستبدادية. أي أن نزوع الديمقراطيات أقل منه في أي نوع من أنواع نظم الحكم الأخرى لأن تتخرب في صراع. فقد بين كل من دان ريتروألان ستام أنه عند الأخذ في الاعتبار طبيعة الدولة التي تستهل المواجهات العسكرية، يُلاحظ أن النظم الديمقراطية كانت الطرف المبادر في أقل من ربع الحالات، بعبارة أخرى، تبدو الديمقراطيات في الغالب ضحية للعدوان أكثر من كونها بادئة به. ومع ذلك انتصرت الديمقراطيات في 93% من الصراعات التي بادرت بها، و63% من الحروب التي كانت هدفا لها.⁽²⁹⁾

ومع أن مفهوم السلام الديمقراطي مستمد من تجربة العلاقات بين الدول هناك أيضا شواهد متماثلة على أن الديمقراطيات تمر بحروب أهلية أقل من النظم غير الديمقراطية، والسبب الأساسي لتفسير ذلك هو احتمال أن الطعن في شرعية الحكومات المنتخبة أقل من احتمال الطعن في مشروعية الديكتاتوريات. ولأن الحكومات في الدول الديمقراطية ستواجه انتخابات في المستقبل فمن الأرجح أن تستجيب لمطالب الجماهير، ويكون لديها استعداد أقل للجوء إلى العنف لقمع المعارضة. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن تأثير الديمقراطيات الباعث على

فيما بينها لا يعني أبدا أنها لا تحارب أبدا، أو أنها حتما مسالمة، أو داعية للسلام في علاقاتها مع العالم غير الديمقراطي. وقد أكد توكفيل أن الشعوب الديمقراطية وإن كانت ترغب في السلام من حيث طبيعتها، فإن «الجيش الديمقراطية لترغب من حيث طبيعتها» في الحرب⁽³³⁾. ذلك أنه حتى في المجتمعات الديمقراطية، يرتبط الجيش بمصالح صناعية كبيرة، تجعله ميالا للحرب بشكل متواصل.

ولا يجب أن ننسى على أي حال، أن أثينا، وهي نموذج جميع الأنظمة الديمقراطية، كانت على رأس امبراطورية عسكرية، وأنها كانت تعتمد على عمل الغريباء (والنساء) لتمويل تدخل المواطنين الأحرار في السياسة، وأن تاريخ الديمقراطيات الغربية المعاصرة بدأ من كونه غزوات استعمارية، وأن هذه الأخيرة حصلت بطريقة لا تمت للسلم بصلة، وأن عدد ضحاياها لم يقل عن عدد ضحايا الأنظمة التسلطية.

ويجدر من ناحية أخرى التخفيف جديا من الإصرار على أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وذلك عن طريق النظر في الدور المتكتم بدرجات متفاوتة، والذي قامت به الدول الاستعمارية القديمة (فرنسا والمملكة المتحدة) أو الولايات المتحدة في السياسة الداخلية لعدد كبير من بلدان العالم، إنه بعيد كل البعد عن احترام

عرقية واحدة أو عدد محدود من المجموعات العرقية. وهذه آلية أساسية تضمن عن طريقها الولاء والانضباط الضروريين لتدعيم إحكام قبضتها على السلطة. ومع ذلك فإن تراخي هذه القبضة، أو تصاعد موجات التمرد من طرف المجموعات العرقية المحرومة قد يؤدي إلى حرب أهلية عنيفة.⁽³¹⁾

ومن جهة أخرى، يعتبر الحكم الديمقراطي حصنا متينا ضد إخفاق الدولة، أي انهيار قدرة السلطة المركزية على تدعيم النظام السياسي خارج العاصمة. ويؤدي إخفاق الدولة عادة إلى نشوب صراع أهلي عنيف، وهو ما تمثله تجربة الصومال وليبيريا وسيراليون والبوسنة وأفغانستان في التسعينيات. وقد وجد تحليل شامل لخمسة وسبعين مؤشرا ينبئ بإخفاق الدولة منذ عام 1955 حتى عام 1996، أن نقص الديمقراطية عامل من العوامل الثلاثة الأكثر أهمية (والعاملان الآخران هما الرفاهية المادية ومستوى التجارة). بعبارة أخرى كلما كانت المؤسسات الديمقراطية في بلد ما قوية كلما قل احتمال أن تنهار الدولة فيه. كما أن نظم الحكم الاستبدادية هي المتهم الرئيس في أزمات اللاجئين حول العالم، فمن بين الأربعين بلدا التي أفرزت لاجئين في العشرين سنة الأخيرة كان هناك 36 دولة ذات نظام حكم استبدادي⁽³²⁾.

تحفظات ضد النظرية:

إن القول بأن الديمقراطيات لا تتحارب

قواعد الديمقراطية الانتخابية دائماً.

ويوجه أعم، فإن حساب الخبراء المذكور أعلاه الذي لم يحص سوى خمس حروب بين أنظمة ديمقراطية، قابل للجدل لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التدخلات العسكرية المباشرة والواضحة، ولا يأتي على ذكر عمليات التدخل التي قامت بها قوى ديمقراطية استعمارية أو امبريالية لزعزعة الأنظمة الديمقراطية غير الملتزمة برغبات الديمقراطيات المهيمنة. ومن أشهر الأمثلة على ذلك الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية عام 1973 ضد سالفادور ألييندي في الشيلي⁽³⁴⁾، والانقلاب الذي نظمته البريطانيون لعزل حكومة محمد مصدق في إيران عام 1953. أما فرنسا، فإن التداخل الوثيق (الخفي بدرجة أو بأخرى) للصندوق الانتخابي لبعض الأحزاب السياسية الفرنسية مع الأموال الخاصة لعدة طغاة أفارقة لا يسير حتما في اتجاه الدفاع عن الديمقراطية بأي شكل من الأشكال⁽³⁵⁾. إن الديمقراطيات الليبرالية، إن لم تتحارب (كثيرا) حتى إشعار آخر، فإنها لا تتوانى (دائما) عن محاربة الديمقراطيات الناشئة أو الهشة، حينما تخشى أن تعارض هذه الأخيرة مصالحها المباشرة.

وإذا كانت الديمقراطيات القائمة لم تتحارب فيما بينها فعلا، فعلى أن نعرف إن كان مرد ذلك إلى أنها ديمقراطية. يمكن الشك في ذلك إذا لاحظنا أن غياب الحروب

لا ينحصر فقط في المجموعات الديمقراطية الليبرالية. وكمثال على ذلك، لوحظ أن النزاعات بين دول رابطة جنوب شرق آسيا منذ الحرب العالمية الثانية كانت منعدمة. وفي هذا السياق يعتقد مارتن شو أن الديمقراطيات إن لم تتحارب فيما بينها، فمرد ذلك إلى جملة أسباب؛ أهمها: خضوعها المشترك لهيمنة الولايات المتحدة ومعارضتها المشتركة للمجموعة السوفييتية؛ ونمو اندماجها تدريجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شاملا سلسلة من عمليات إنشاء المؤسسات في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لدرجة أن الحرب بين الدول الأعضاء في الكتلة أصبحت مستبعدة أكثر فأكثر⁽³⁶⁾.

وفي هذا السياق يرى توني سميث - وهو ليبرالي - أن منظري السلام الديمقراطي أهملوا في حججهم قيام الولايات المتحدة بقيادة مجموعة ديمقراطيات السوق كعنصر مفسر للسجل الناجح الذي قدموه عن الديمقراطيات التي لا تشن حروبا على بعضها. فهم لا يعتبرون مثلا أن نجاح الاندماج الأوروبي قد اعتمد فعلا على الإصرار الأمريكي، أو على التهديد الشيوعي. وأنه حدث متحرر من ضغط هيمنة واشنطن، أو التهديد المهيمن لموسكو. كما أن أي مراجعة جادة للسجل التاريخي منذ العام 1945 لا بد أن تكشف بسرعة بأن القيادة الأمريكية كانت لا غنى عنها كي تنتصر

الديمقراطيات الليبرالية هي «خير» بحكم تكوينها. فكيف يمكن اعتبار الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، مع كل السياسات المعروفة عنها، قوة ذات «نوايا حسنة» بالضرورة، إذا قامت باسم الديمقراطية بشن حرب على بلد يحكمه نظام «شريز»، كنظام صدام حسين في العراق، أو كيم جونج إيل في كوريا الشمالية، أو معمر القذافي في ليبيا؟ ثم كيف يمكن تفسير سلوك الولايات المتحدة عندما قامت في العقود السابقة بإسقاط عدد من الحكومات الديمقراطية، وزرعت محلها أنظمة تسلطية موالية؟

إن أطروحة السلام الديمقراطي "الموغلة في المثالية" قد تصلح لتبرير السلوك، ولكن ليس لتفسيره. وهنا نستطيع أن نؤكد مع توني سميث «صحيح أن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية ليبرالية، ووليدة عصر التنوير...، ولكنها بالرغم من ذلك تبقى بلدا يدار بأشخاص لهم طموحات قد تكون في بعض الأحيان أقل رفعة. واشنطن تسكنها مجموعات مصالح خاصة لا تهتم في نهاية الأمر إلا بمصالحها، وكدولة، لم تكن الولايات المتحدة أبدا بلدا يصنع ما يريد اعتبارا للآخرين»⁽³⁸⁾.

وهناك فريق آخر من الناقدين، وهم واقعيون في الغالب، ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ أن المسألة الجوهرية لم تتعلق فقط بقدرة الديمقراطية على تحقيق السلام، ولكن في

ديمقراطيات السوق الحرة في الحرب الباردة. فقد شككت واشنطن مجتمع الديمقراطيات، وحددت مقاصدها، ووفرت منتجات اقتصادية وأمنية جماعية، وأعطت التصور والتصميم. ومن دون هذه القوة السياسية العليا، يصعب تصور أن يستمر بقاء مجتمع الديمقراطيات.

لقد كانت مشكلة النظرية الليبرالية للسلام الديمقراطي إذن تكمن في أن «الهيمنة القيادية كدور معقد ليست متغيرا مفاهيميا يمكن لهذا النهج من دراسة شؤون العالم أن يخصه. وبدلا من ذلك، فإن مثل هذا الدور السياسي في النظام العالمي يقع ضمن المتغيرات التفسيرية للواقعية، وهي المدرسة الفكرية التي تأمل الليبرالية أن تحل محلها»⁽³⁷⁾.

ما حصل في الواقع، أنه بدلا من الإقرار بأن مجتمع الديمقراطيات «المسالمة» بحاجة لقوة عظمى تتولى الدور القيادي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، فضل الليبراليون الدوليون التحدث وكأن هناك نوعا من المغناطيسية الداخلية التي يوفرها اتصاف الدول بأنها ديمقراطيات سوق، وأن هذا يكفي لبيان صفتها المسالمة تجاه بعضها البعض.

كما يشير ناقدو نظرية السلام الديمقراطي إلى بساطة مفهوم الليبرالية لمسألة سبب تصرف الدول بالشكل الذي تتصرف به، بحيث أنها صارت تنظر للحكومات التسلطية أو الشمولية على أنها «شر» يستعصي على العلاج، وأن

مبررا "أخلاقيا" للحرب؛ فقد أدى رواج التقسيم الثنائي للدول إلى ديمقراطية وغير ديمقراطية إلى إعادة طرح مفهوم الحرب العادلة من جديد، تحت مسميات عديدة، مثل الترويج للديمقراطية، وحماية حقوق الأقليات، والتدخل الانساني ... الخ.

لقد حدد غروسويس قبل قرون شروط الحرب العادلة، عندما قال إن الحرب تكون عادلة إذا شنت لأسباب وجيهة وبوسائل جيدة. وفصل ذلك آلان كاييه في ستة شروط: (1) إن أعلنتها سلطة مختصة، (2) لقضية عادلة، (3) بنية عادلة، (4) وبوسائل متناسبة مع الأهداف، (5) مع أمل منطقي بالنصر، (6) وإذا كانت الملاذ الأخير⁽⁴¹⁾، كاييه.48، ولكنه يعلق على أن المشكلة كلها تكمن في معرفة ما يشكل "قضية عادلة" و"نية طيبة" ومن يحسم هذا الأمر، وهل يمكن أن يكون فرض الديمقراطية قضية عادلة؟

إن الخطر يكمن في أن تسمح الدول التي تدعي أنها ديمقراطيات حرة لنفسها بان تحدد الأنظمة التي هي "حسنة التنظيم" والتي قد تشكل خطرا على السلام. فالقرار في النهاية يبقى لها وحدها تحت طائلة اعتبار جميع الأنظمة التي لا تشبهها بما فيه الكفاية غير شرعية. ويخشى هنا أن يهدم منطق الحق نفسه، إذا ما قمنا تدريجيا بإقرار مبدأ أن الحروب التي تعلن الديمقراطية الحرة أنها عادلة هي كذلك

جدوى السلام نفسه، ومن هؤلاء راندال شويلر Randall Schweller، الذي يحاجج بأن «السلام والاستقرار ليسا بالضرورة قيما جوهرية، ولا هما ضمن مكونات المصلحة القومية الأمريكية، إن ذلك يعتمد على كيفية تقييمنا للوضع القائم»، ويضيف: «يرى الواقعيون، تماما كالماركسيين، أن الحرب هي الميكانيزم الأساسي للتغيير الدولي، وإذا قلنا أننا نريد عالما يسوده سلام دائم، فهذا يعني أننا نقترح أن تبقى الأشياء على ما هي عليه للأبد. ومثل هذا العالم لا يستحيل فقط تحقيقه، لأن التغيير أمر لا يمكن تجنبه، ولكنه أيضا عالم غير مرغوب فيه»⁽³⁹⁾.

وفي نفس الاتجاه تقريبا يذهب كل من كريستوفر لاين و جون ميرشهايمر Christopher Layne and John Mearsheimer، فهما كواقعيين "هيكليين" يعتقدان أن أطروحة السلام الديمقراطي لا تزيد عن كونها منتجا إحصائيا مضللا، ويحذران من أن قيام السياسة الخارجية الأمريكية على مبدأ الترويج للديمقراطية، سيقود إلى نمو خطير للاعتبار الذاتي لدى منافسي واشنطن المستقبلين، وإلى تدخلات عسكرية كارثية في الخارج، وربما إلى انهيار القوة الأمريكية في آخر المطاف⁽⁴⁰⁾.

إن التخوف الأكبر الذي يصاحب أطروحة السلام الديمقراطي، والسياسة المنبثقة عنها، هو إمكانية تحولها لأن تكون

Kenneth. N. Waltz, 1962. «**Kant, Liberalism, and War**». In: American Political Science Review. N°56; 1962. pp 331-340.

⁽¹⁰⁾ Thomas Jay Nisley, «**The Democratic Peace and U.S. Foreign Policy: The Ascendancy of a Proposition**». Paper prepared for the annual conference of the International Studies Association, Chicago, 2007.

⁽¹¹⁾ شكّلت مجلة International Security حامل لواء الهجوم على أطروحة السلام الديمقراطي، أنظر مثلاً: David E. Spiro, «**The Insignificance of the Liberal Peace**». In: International Security. N°19: 1994. pp50- 86. And: Christopher Layne, «**Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace**». In: International Security. N°19: 1994. pp 5-49.

⁽¹²⁾ أنظر على الخصوص:

Bruce Russett, **Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World**. Princeton, Princeton University Press. 1993. And: James Lee Ray, **Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace**. Columbia, University of South Carolina Press. 1996

⁽¹³⁾ ألان كاييه، **السلام والديمقراطية: معالم المسألة**. باريس، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. 2004. ص 43.

⁽¹⁴⁾ Nisley, Op.cit. p10.

⁽¹⁵⁾ Maria Helena de Castro Santos and Amena Yassine: «**Exporting Democracy: Kantian**

فعلاً، فتستغني بذلك عن إيجاد تغطية دولية وديمقراطية ممثلة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. كما هو حال السياسة الدولية اليوم. وهنا تبرز عقيدة جديدة: لا ديمقراطية في مواجهة أعداء الديمقراطية.

الهوامش:

⁽¹⁾ توني سميث، **حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**.

ترجمة: هشام عبد الله. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى، 2010. ص 161.

⁽²⁾ إيمانويل كانط، **نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية**. ترجمة: نبيل الخوري. بيروت، دار صادر. الطبعة الأولى، 1985. ص ص 13- 14.

⁽³⁾ المرجع السابق. ص ص 42- 43.

⁽⁴⁾ Quincy Wright, **A Study of War**, University of Chicago Press. 1942

⁽⁵⁾ Dean Babst, 1964. «**Elective Governments: A Force for Peace**». In: Wisconsin Sociologist. N 3:1964. pp 9-14

⁽⁶⁾ David Singer & Malwin Small, **The Wages of War, 1815-1965. A Statistical Handbook**, New York, John Wiley&Sons. 1972.

⁽⁷⁾ R.J. Rummel, **Understanding Conflict and War: Vol.1-5**. New York: Sage. 1975-1981.

⁽⁸⁾ Michael DOYLE, «**Kant, liberal legacies and foreign affairs**». In: Philosophy and Public Affairs. N° XII. 1983.

⁽⁹⁾ أنظر على سبيل المثال:

- (30) هالبيرين (وآخرون)، مرجع سابق. ص 96.
- (31) المرجع السابق. ص 96.
- (32) المرجع السابق. ص 97.
- (33) كاييه. مرجع سابق. ص 51.
- (34) للاطلاع على سجل الولايات المتحدة في إسقاط أنظمة منتخبة ديمقراطياً أنظر: نعوم تشومسكي: **إعاقه الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية، 1998.
- (35) كاييه. مرجع سابق. ص 53.
- (36) المرجع السابق. ص 55.
- (37) توني سميث: **حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**. ترجمة: هشام عبد الله. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط1، 2010. ص 183-184.
- (38) المرجع السابق. ص 184.
- (39) Randall L. Schweller, «**US Democracy Promotion: Realist Reflections**». In: Cox (ed). P 60.
- (40) *ibid*, p 60.
- (41) كاييه. مرجع سابق. ص 48.
- Peace or Western Hegemony Expression?**. San Francisco, 49th International Studies Association Annual Convention, March 26-29 2008. p 08.
- (16) *ibid*. p 08.
- (17) *ibid*. p 09.
- (18) *ibid*. p 08.
- (19) توني سميث، مرجع سابق. ص 177.
- (20) Maria Helena de Castro Santos and Amena Yassine. Op, cit. p 07.
- (21) Michael W. Doyle, «**Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs**» in: Michael E. Brown (ed): **Debating the democratic peace**. MIT Press, 1996. P 04.
- (22) *ibid*. p 05.
- (23) *ibid*, p 22.
- (24) *ibid*, p57.
- (25) Bruce Russett, «**The Fact of Democratic Peace**». In: Michael E. Brown (ed). Op, cit. p58-81.
- (26) مورتون هالبيرين (وآخرون): **مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟** ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 2009. ص 98.
- (27) James Lee Ray, «**Does Democracy Cause Peace?**». In: Annu. Rev. Polit. Sci, 1.1998. pp 27-46.
- (28) هالبيرين (وآخرون)، مرجع سابق. ص 99.
- (29) Dan Reiter and Allan C. Stam, **Democracies at War**. Princeton, Princeton University Press. 2002. p29